الأمانة العامة للأمم المتحدة*

بيان بشأن الرقابة الداخلية

نطاق المسؤولية

1 - بصفتي الأمين العام للأمم المتحدة، تقع على عاتقي مسؤولية إدارة المنظمة وتنفيذ الولايات المسندة إليها وبرامجها وأنشطتها الأخرى، وتعهد نظام للرقابة الداخلية الغرض منه توفير ضمانات إلى حد معقول، دون أن تكون مطلقة، لتحقيق الأهداف في شكل تقارير مالية وغير مالية موثوقة، وعمليات تتسم بالفعالية والكفاءة، وفي ظل الامتثال للأنظمة والقواعد والسياسات، بما في ذلك ما يتعلق منها بمنع أعمال الغش وكشفها. وفي إطار برنامجي الإصلاحي، فوضت إلى رؤساء الكيانات سلطة إدارة الموارد البشرية والمالية والمادية بموجب النظامين الأساسي والإداري للموظفين والنظام المالي والقواعد المالية. وفضلا عن ذلك، تقع على كل فرد في المنظمة، بدرجات متفاوتة من المسؤولية، واجبات يتعين عليه القيام بها فيما يتعلق بالضوابط الداخلية بموجب تلك الأنظمة والقواعد.

المسؤولية عن الضوابط الداخلية

2 - يراد بالضوابط الداخلية الحد من مخاطر الإخفاق في تحقيق أهداف المنظمة وإدارة تلك المخاطر، وليس إزالتها. والرقابة الداخلية هي عملية تتولى تنفيذها إدارة الكيان المعني إلى جانب موظفين آخرين وتهدف إلى توفير ضمانات بدرجة معقولة بشأن تحقيق الأهداف المتعلقة بالعمليات والإبلاغ والامتثال. والرقابة الداخلية هي مهمة رئيسية من مهام الإدارة وتشكل جزءا لا يتجزأ من عملية إدارة العمليات عموما. وبهذه الصفة، تقع على عاتق الإدارة بالأمانة العامة للأمم المتحدة على كافة المستويات مسؤولية القيام بما يلي:

- تهيئة بيئة وثقافة تعززان الرقابة الداخلية الفعالة
- تحديد وتقييم المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف، بما في ذلك مخاطر الغش والفساد
- تحديد وتنفيذ السياسات والخطط ومعايير التشغيل والإجراءات والنظم وأنشطة الرقابة الأخرى من أجل إدارة المخاطر المرتبطة بأي حالة تعرض للمخاطر يتم الوقوف عليها
- كفالة الفعالية في تدفق المعلومات والاتصالات بحيث يحصل جميع موظفي الأمم المتحدة على المعلومات التي يحتاجون إليها للوفاء بمسؤولياتهم
- رصد فعالية نظام الرقابة الداخلية

3 - ويعمل نظام الرقابة الداخلية في الأمانة العامة للأمم المتحدة بشكل مستمر على جميع مستويات المنظمة من خلال عمليات الرقابة القائمة لضمان تحقيق الأهداف.

* تشمل الأمانة العامة، في هذا السياق، بعثات حفظ السلام، والكيانات غير العاملة في مجال حفظ السلام، بما فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيئة العمل في الأمانة العامة للأمم المتحدة

4 - تعمل الأمانة العامة للأمم المتحدة في شتى أنحاء العالم، وأحيانا في ظل بيئات تنطوي على تحديات شديدة، وبالتالي فهي عرضة لحالات تنطوي على مستوى عال من المخاطر. لذا يجري رصد الحالة الأمنية عن كثب في كل بلد تعمل فيه الأمانة العامة. وتتخذ قرارات استراتيجية، عند اللزوم، لتكييف العمليات ولإدارة المخاطر التي يتعرض لها موظفوها والتخفيف من حدتها. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه المنظمة مخاطر بمستويات عالية بالنظر إلى تعقيدات عملياتها ونطاق ولاياتها. ويتم تسجيل جميع المخاطر الكبيرة على مستوى الأمانة العامة في سجل رسمي للمخاطر يخضع بشكل منتظم للاستعراض من جانب كبار المديرين ومراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين.

نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

5 - يتألف **نظام الرقابة الداخلية** بالأمانة العامة للأمم المتحدة من الأنظمة والقواعد والمنشورات الإدارية والسياسات والعمليات والإجراءات التي يلزم الموظفون بالامتثال لها. ووضع هذا النظام على نحو يوفر ضمانات بدرجة معقولة فيما يتعلق بتحقيق أهداف المنظمة، والإبلاغ المالي وغير المالي الموثوق به، وفعالية وكفاءة العمليات، والامتثال للإطار التنظيمي، بما في ذلك منع أعمال الغش وكشفها. ويتوافق نظام الرقابة الداخلية في الأمم المتحدة مع المعايير المحددة في الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي في عام 2013، الذي يشار إليه أيضا باسم الإطار المتكامل للرقابة الداخلية (2013).

6 - وتحدد سياسة المنظمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية (A/66/692، المرفق)، التي أقرتها لجنة الإدارة في أيار/مايو 2011، منهجية متسقة لتقييم المخاطر ومعالجتها ورصدها والإبلاغ بشأنها. ويهدف هذا الإطار إلى معالجة المخاطر الاستراتيجية المرتبطة بتنفيذ الولايات والأهداف على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والمحدد من قبل الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، والمخاطر المرتبطة بالعمليات اليومية التي يضطلع بها دعما لتنفيذ تلك الولايات.

7 - وفي عام 2014، أقر الأمين العام **سجلا للمخاطر** على نطاق المنظمة بأسرها بوصفه الأداة التي توجز أهم المخاطر الاستراتيجية التي تواجه الأمانة العامة بأكملها، وهيكل الإدارة ذي الصلة المعد لدعم عملية التنفيذ.

8 - وفي عام 2016، اعتُمد إطار الأمانة العامة للأمم المتحدة لمكافحة الغش والفساد (ST/SGB/2016/25) لتوفير التوجيه والمعلومات لشتى موظفي الأمانة العامة عن كيفية عمل الأمانة العامة من أجل منع الغش والفساد وكشفهما وردعهما والتصدي لهما والإبلاغ بشأنهما. وتتخذ الأمانة العامة نهج عدم التسامح مطلقا إزاء الغش والفساد.

9 - وعلى إثر إجراء تقييم خاص للمخاطر في اجتماع لجنة الإدارة المعقود في 2018، أقرت اللجنة **سجلا مركّزا لمخاطر الغش والفساد** يخص الأمانة العامة. وفي إطار مواصلة تعزيز جهودها في مجال مكافحة الغش والفساد، نشرت الأمانة العامة لفائدة الموظفين الكتيّب المعنون دليل التوعية بالغش والفساد، وذلك بعد مشاورات مكثفة مع كيانات الأمانة العامة ذات الصلة. وتم إصدار الكتيّب في اليوم الدولي لمكافحة الفساد في 9 كانون الأول/ديسمبر 2022. كما حدّدت لجنة الإدارة رسميا وأقرّت استراتيجية للتوعية

بالغش والفساد، وهي بمثابة أداة محورية لمنع الغش وكشفه والتصدي له في الأمانة العامة، وفي غرس ثقافة قوية لمكافحة الغش والفساد.

10 - وُضع **تقييم جديد للمخاطر على نطاق الأمانة العامة بأسرها** في صيغته النهائية في عام 2020، وأقرته لجنة الإدارة. ويشمل سجل المخاطر الناتج عن ذلك، والذي يجري استعراضه دوريا، تعاريف للمخاطر، وتحليلا كاملا لمسببات المخاطر الرئيسية، ووصفا للضوابط التي سبق أن وضعتها الإدارة، والخطوط الرئيسية لاستراتيجيات التصدي للمخاطر المحتملة. وفي إطار تقييم المخاطر، تم تصنيف كل خطر من حيث احتمال حدوثه وأثره (التعرض للمخاطر). وبعد تقييمٍ لفعالية الضوابط التي وضعت للتخفيف من المخاطر المحددة، تم تحديد مستوى المخاطر المتبقية باعتباره نقطة انطلاق لتحديد التدابير المناسبة للتصدي للمخاطر. وجري بوتيرة فصلية تقييم الخطط المتعلقة بتدابير التصدي للمخاطر على نطاق الأمانة العامة بواسطة فرقة العمل المعنية بالإدارة المركزية للمخاطر، التي قامت من ثم بتقديم معلومات مستكملة إلى لجنة الإدارة. ويجري حاليا تنقيح سجل المخاطر على نطاق الأمانة العامة، وسيُسترشد به في البيانات المقبلة بشأن الرقابة الداخلية.

استعراض فعالية الضوابط الداخلية

11 - يستند استعراض فعالية نظام الرقابة الداخلية في الأمانة العامة إلى ما يلي:

(أ) **استبيان بشأن التقييم الذاتي للرقابة الداخلية وبيان الضمان**، الذي يتعين على رؤساء الكيانات الإجابة عليه وإرساله. وقد استخدم كل كيان الاستبيانَ لاستعراض جميع الضوابط الرئيسية وتقييم الامتثال. وقام رؤساء الكيانات بدعم ردودهم بالأدلة وبيان الإجراءات المتخذة أو المقرر اتخاذها. واستُعرضت نتائج عملية التقييم الذاتي بعناية، وتم تكييف تدابير الرقابة، حسب الاقتضاء، ووُضعت خطط عمل لمعالجة المجالات الممكن تحسينها، حيثما ينطبق ذلك؛

(ب) تحليل لمختلف **مؤشرات الأداء الرئيسية** المتعلقة بالضوابط الداخلية كما أصدرتها إدارة الدعم العملياتي وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال. وضمن ثاني هاتين الإدارتين، ما فتئت شعبة التحول المؤسسي والمساءلة تقوم برصد منتظم ومنهجي للأداء بالقياس إلى مؤشرات الأداء الرئيسية لإطار تفويض السلطة وغيره من الآليات. وعلاوة على ذلك، توفر **لوحات المتابعة الخاصة بالإدارة** بشكل آني بيانات سير الأعمال المستمدة من نظام أوموجا (نظام التخطيط المركزي للموارد) ومن أنظمة التخطيط المركزي الأخرى، إلى جانب تحليلات للاتجاهات وتقارير تحليلية أخرى، للإدارة العليا ولجنة الإدارة وهيئات الرقابة التابعة للأمم المتحدة؛

(ج) التوصيات الصادرة عن **مكتب خدمات الرقابة الداخلية ووحدة التفتيش المشتركة ومجلس مراجعي الحسابات**. وتوفر هذه التوصيات معلومات موضوعية عن الامتثال وفعالية الرقابة.

حالة قضايا الرقابة الداخلية في عام 2022

12 - تمثل الردود التي قدمها رؤساء الكيانات على استبيانات التقييم الذاتي لعام 2022 جزءا لا يتجزأ من تقييم فعالية كل كيان وامتثاله لإطار الرقابة الداخلية بالأمانة العامة للأمم المتحدة على النحو المعدل

وفقا للإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي (2013)[1]. واستنادا إلى الاستبيان ومؤشرات الأداء الرئيسية وتوصيات هيئات الرقابة الداخلية والخارجية، قدم رؤساء الكيانات ضمانات بشأن فعالية الضوابط الداخلية في المجالات الواقعة تحت مسؤوليتهم.

13 - ومن خلال الآليات الموضحة أعلاه، نُقلت في سياق عملية عام 2022 سبع مسائل من بيان عام 2021 للمضي قدما في تحسينها:

(أ) *تنفيذ عمليات إدارة الممتلكات، فيما يتعلق بعملية التصرف في الممتلكات التي تستغرق وقتا طويلا وبوجود عدد كبير من الممتلكات غير المستخدمة* - تتواصل الجهود لتعزيز العمليات الممتدة من البداية إلى النهاية لإدارة الممتلكات، بما في ذلك عن طريق تعزيز النظم وسهولة الوصول، وتنفيذ تدابير مراقبة الجودة، وإذكاء الوعي بعمليات الإبلاغ المالي والإداري من خلال التدريب. ومع رفع معظم القيود المفروضة على حركة الموظفين من قبل الحكومات المحلية مع انحسار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، استؤنفت أنشطة التحقق المادي الكاملة، مع إدخال تحسينات من سنة إلى سنة على تغطية الممتلكات والمخزونات المرسملة بالتحقق المادي. وبالإضافة إلى ذلك، انخفض كل من القيمة الدفترية الصافية للممتلكات المتراكمة التي تنتظر دورها للتصرّف فيها والنسبةِ المئوية للمخزونات المتقادمة. ولا يزال إطار إدارة الممتلكات وإطار إدارة أداء سلسلة الإمداد عنصرين أساسيين لتنظيم أنشطة إدارة ممتلكات المنظمة ومراقبتها. وتَواصَل تعزيزُ تنفيذ هذين الإطارين من خلال وضع توجيهات بشأن تطبيق قواعد وعمليات التصرف في الممتلكات. وعلاوة على ذلك، تم تعزيز عملية إدارة الفهرس المرجعي للمواد، التي تتحكّم في إعطاء الأرقام المسلسلة ورسملة الأصول في إطار توصيفات جميع المعدات، وذلك من خلال وضع مبادئ توجيهية. وأخيرا، ولضمان دقة سجلات الممتلكات وسهولة الوصول إليها وشفافيتها، أُدمجت عمليات تحقّق إضافية في التقارير الإلكترونية. وتؤدي تحسينات إطار إدارة الممتلكات هذه مجتمعةً إلى مزيد من تكامل العمليات التي تتم في المراحل السابقة والمراحل اللاحقة في تسلسل العمليات، مع تعزيز الضوابط الداخلية في الوقت ذاته؛

(ب) *الامتثال لسياسة الشراء المسبق لتذاكر السفر* - في الربع الثاني من عام 2022، عاد حجم السفر تدريجيا إلى مستويات ما قبل الجائحة، وشُهد تحسّن متواضع في الأداء على مدار العام على صعيد الامتثال للتوجيه السياساتي المتعلق بشراء التذاكر قبل موعد السفر بمدة 16 يوما. ويتواصل بذل الجهود لاستخدام موارد السفر بطريقة فعالة من حيث التكلفة، بما في ذلك من خلال الاتصالات التي يتم فيها توجيه الرسائل من القمة نزولا إلى القاعدة بخصوص التوعية بالسياسة وأهمية الامتثال لها والبحث عن طرق بديلة للسفر لتنفيذ الولايات. وتَواصَل استخدام الأدوات التحليلية لقياس التقدم المحرز، بما فيها لوحة متابعة لرصد مؤشرات المساءلة وتقارير مؤشرات الأداء الرئيسية الفصلية التي أتاحتها شعبة التحول المؤسسي والمساءلة، إلى جانب لوحة متابعة إحصاءات السفر التابعة لإدارة الدعم العملياتي، التي تقدم تمثيلا مرئيا لتاريخ تدفق عمليات تجهيز السفر على مستوى الكيانات لتحديد مواقع التعطيل؛

(ج) *تنفيذ عمليات الموارد البشرية المتعلقة باجتذاب المواهب* - يجري بذل الجهود لتنفيذ ما قررته الجمعية العامة في قرارها 278/77. وتتولّى إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال

(1) يعتبر أن نظام الرقابة الداخلية يعتريه قصور كبير عندما ترى الإدارة أن أحد المكونات، أو واحدا أو أكثر من المبادئ ذات الصلة، غير متوفر أو لا يؤدي مهامه، أو أن المكونات لا يعمل بعضها مع بعض.

قيادةَ العمل على تنفيذ برنامج "اختيار الموظفين 2,0" لتمكين المنظمة من تحسين الأداء على صعيد الاهتداء إلى المواهب المتنوعة واجتذابها وضمّها بكفاءة وإنصاف، لتستطيع تأدية الأنشطة المسندة إليها بفعالية وتحقيق التوازن بين الموظفين على الصعيد الجنساني وصعيد التمثيل الجغرافي. وبالإضافة إلى التحسينات التي يجري إدخالها بشكل تكراري على وحدة التوظيف في نظام إنسبيرا، ولزيادة تحسين الأطر الزمنية للتوظيف، تعمل المنظمة مع الكيانات المستفيدة التي تواجه أطرا زمنية طويلة لاختيار الموظفين، وذلك لتكوين فهم أعمق للأسباب الجذرية للتأخيرات ومعالجتها واستكشاف الحلول الممكنة لها. وأخيرا، ستتواصل معالجة مسألة اكتمال الإجراءات فيما يخص ما يتم الإبلاغ عنه من استثناءات من الأوامر الإدارية المتعلقة بالموارد البشرية والتأخّرات في تقديم المستندات، وذلك من خلال التوجيهات المحسّنة، وضمان توافر البيانات، والمتابعة بانتظام مع الكيانات لزيادة تعزيز الامتثال؛

(د) *تنفيذ المبادئ العشرة بشأن حماية البيانات الشخصية وخصوصيتها التي اعتمدتها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في عام 2018* – ثمة حاجة لقيام المنظمة بتعزيز حماية البيانات وخصوصيتها، وكفالة التحلّي بالمسؤولية فيما يتصل بتدفق البيانات الشخصية واستخدامها وتبادلها من جانب كيانات الأمانة العامة دعما لتنفيذ الولايات. وفي إطار هذا الجهد، فإنني أقترح، رهنا بموافقة الجمعية العامة، إنشاء مكتب لحماية البيانات والخصوصية لتوفير الإشراف والتنسيق والتوجيه بفعالية بشأن حماية البيانات وإدارة الخصوصية. وبالإضافة إلى ذلك، يجري وضع اللمسات الأخيرة على مشروع السياسة المتعلقة بحماية البيانات وخصوصيتها، وسيقترن ذلك بوضع الآليات اللازمة لضمان التنفيذ والرقابة والمساءلة على نحو فعّال. وسيكون رؤساء كيانات الأمانة العامة، بوصفهم المشرفين على البيانات، مسؤولين عن ضمان التعامل مع البيانات وفقا للمتطلبات التنظيمية المتعلقة بحماية البيانات وخصوصيتها. وسيكون مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مسؤولا عن وضع الضمانات التقنية لحماية البيانات وخصوصيتها في الأمانة العامة وعن الموافقة على هذه الضمانات. وسيعتمد المكتب أيضا إجراءات تقنية لمنع خروقات البيانات والتخفيف منها في أنظمة المعلومات، بينما سيكون المشرفون على البيانات مسؤولين عن إخطار الأشخاص، عند الاقتضاء، بأي خرق قد تكون البيانات التي تخصّهم قد تعرّضت له وبتدابير التخفيف المعتمدة حيال هذا الخرق. ويُتوقّع أن تصدر السياسة في 2024؛

(هـ) *رصد وتقييم تنفيذ البرامج والمشاريع* – تتواصل الجهود لتعزيز التركيز على تحسين تحقيق النتائج المتوخاة. وفي عام 2022، استخدمت كيانات الأمانة العامة على نطاق واسع الوحدة البرمجية لتطبيق الإدارة الاستراتيجية، وذلك للإبلاغ عن المنجزات المستهدفة والنتائج طوال دورات الميزانية، مما أتاح للمديرين القدرة على رصد تنفيذ برامجهم بمزيد من الفعالية. ويجري بذل الجهود لتحسين استخدام الحلّ البرمجي المسمّى الأداة المتكاملة للتخطيط والإدارة والإبلاغ، وذلك من أجل تتبُّع المشاريع المموّلة من التبرعات بمستوى تفصيلي أدق. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقّع أن يؤدي نشر لوحة المتابعة المتكاملة لمديري المشاريع في عام 2023 إلى تعزيز المساءلة من خلال إظهار الصلات الرابطة بين النتائج الفنية والبيانات المالية بمزيد من الوضوح، مما سيعزّز قدرة المنظمة على إنجاز النتائج بمزيد من الفعالية والكفاءة. وأخيرا، فإن تعزيز ثقافة التقييم الداخلي في جميع كيانات الأمانة العامة يشكّل جزءا لا يتجزأ من تعزيز تنفيذ البرامج. وتقود شعبة تحويل الأعمال والمساءلة عملية لمراجعة الأمر الإداري المتعلق بالتقييم في الأمانة العامة للأمم المتحدة (ST/AI/2021/3) بحيث يكون باستطاعة جميع الكيانات تطوير أنشطة للتقييم بغض النظر عن حجم الكيان وقدراته وولايته. واشتركت الشعبة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية في تدريب 300 موظف من 61 كيانا وتقديم الدعم لهم في مجالات وضع السياسات، وهيكلة نشاط التقييم الداخلي

وتخطيطه، ووضع الاختصاصات، وفهم قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت مشاورات فردية لاستعراض سياسات التقييم الداخلي للكيانات، واتُّخذت تدابير لتيسير الاستعانة بخبراء استشاريين متخصصين. وستتواصل الجهود الرامية إلى توفير دعم وتوجيه مصمّمين طبقا للسياق بشأن التقييمات الداخلية؛

(و) *إدارة السلوك والانضباط في مكان العمل* – أُحرز تقدم بشأن مسائل السلوك والانضباط، وتواصل الأمانة العامة تعزيز ثقافة المسؤولية والمساءلة والنزاهة الشخصية. ويجري تقديم خدمات بناء القدرات بصفة منتظمة لأفرقة السلوك والانضباط في عمليات السلام والمنسّقين المعنيين بالسلوك والانضباط في كيانات الأمانة العامة الأخرى فيما يتصل بمنهجية واستخدام أدوات إدارة المخاطر المتعلقة بسوء السلوك التي وضعتها إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، والتي يتمثل أهم نواتجها المتوخّاة في سجلات المخاطر وخطط العمل. وثمة أدوات عملية أخرى مصمّمة لإدارة المخاطر والإبلاغ عن سوء السلوك تساعد الكيانات على إدارة المخاطر على نحو متسق على نطاق الأمانة العامة بأسرها، ومنها مثلا دليل التوعية بالغش والفساد. وبالإضافة إلى ذلك، فإنني ملتزم بمواصلة تعزيز التحقيق في جميع حالات سوء السلوك والإبلاغ عنها، بما في ذلك حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والغش. وإنني أشجع كبار القادة على كفالة توثيق جميع الادعاءات في نظام تتبّع إدارة القضايا، وبذل كل جهد ممكن لاستكمال التحقيقات الخاضعة لسلطتهم في الوقت المطلوب؛

(ز) *الأمن السيبراني* – تتجاوز العواقب المحتملة لضعف الوضع على صعيد الأمن السيبراني مجرّد تعطّل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونظمها، وهي لا تقاس بمجرد حجم البيانات المعرضة للخطر وعدد حسابات المستخدمين التي تتعرّض للخطر نتيجة لهجوم سيبراني. بل وقد يكون للعواقب المحتملة لهذا الضعف تأثير مباشر على قدرة الأمم المتحدة على الوفاء بولاياتها وعلى مصداقية المنظمة، وقد يكون لها تأثير على سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والمستفيدين من أنشطتها. وبناءً على خطة العمل السابقة التي أقرتها الجمعية العامة والدروس المستفادة اللاحقة، وضع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اقتراحا شاملا لمبادرات الأمن السيبراني للتصدي لهذه المخاطر الكبيرة التي ما زالت قائمة. وقد قُدّم المقترح الداعي إلى التصدي لمخاطر الأمن السيبراني التي تواجهها الأمم المتحدة ضمن خطتي المقترحة للاستثمارات الرأسمالية (A/77/519)، التي أرجئ النظر فيها إلى الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة. وفي غضون ذلك، يواصل مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إدخال التحسينات حيثما أمكن، مع التركيز على تلبية أكثر الاحتياجات إلحاحا.

14 - وبالإضافة إلى ذلك، حُدِّد مجالٌ جديد تتوافر فيه فرصة للتحسين:

تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية – لا يزال معدّل تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الأجل الطويل مرتفعا بوجه عام. وليس المطلوب هو تنفيذ التوصيات فحسب، بل وينبغي أيضا تنفيذها ضمن الإطار الزمني السليم لضمان معالجة نقاط الضعف في الرقابة واغتنام الفرص السانحة لتحسين الأداء. ولئن شهد عام 2022 ارتفاعا في العدد الإجمالي للتوصيات التي تأخّر تنفيذها، فقد انخفضت نسبة التوصيات التي كان تنفيذها متأخّراً لأكثر من 12 شهرا. وتُبذل جهود ليس فقط لدعم الكيانات المعنية في كفالة الإدارة السليمة للمخاطر المصاحبة، إما من خلال التنفيذ الكامل والسليم التوقيت للتوصيات أو من خلال إغلاق ملف التوصية بالاقتران مع إجراءات مناسبة أخرى، بل ولضمان تجسيد نتائج تلك الإجراءات في عمليات المنظمة لإدارة المخاطر.

15 - وأخيرا، هناك مسألة سبق تحديدها ويُعتبر الآن أنها بلغت مستوى كاف من النضج، وبالتالي لم تعد تشكل مخاطر كبيرة على تحقيق أهداف المنظمة:

وضع وتعهّد سجلات المخاطر المعتمدة من قبل لجنة إدارة المخاطر و/أو رئيس الكيان - يظل تنفيذ نظام الإدارة المركزية للمخاطر على جميع مستويات الأمانة العامة عنصرا حاسما في رؤيتي الهادفة إلى جعل المنظمة أكثر كفاءة وفعالية. وعلى الصعيد المؤسسي، وُضعت سياسة ومنهجية ومنظومة حوكمة لإدارة المخاطر وطُبّقت بنجاح. وواصلت الكيانات تنفيذ نهج مهيكل لإدارة المخاطر. وفي حين أن بعض الكيانات التي تؤدي دورا في تحديد الأولويات الاستراتيجية للمنظمة ما زالت بصدد وضع الصيغة النهائية لسجلات المخاطر الخاصة بها، يلاحَظ أن رؤساء تلك الكيانات قاموا بدور القيادة للأفرقة العاملة التي تقع تحت مسؤوليتهم بوصفهم القيّمين على مخاطر عالية المستوى للغاية في سجل المخاطر الذي يغطي كامل نطاق الأمانة العامة. ويلاحَظ أيضا أن العدد الإجمالي للكيانات التي تحتفظ بالفعل بسجلات المخاطر الخاصة بها قد فاق التوقّعات المحددة في أداة تتبع الفوائد، المتاحة في الموقع الشبكي reform.un.org. ففي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كان معظم الكيانات قد أنشأ بالفعل عملية للإدارة المركزية للمخاطر. ويتواصل بذل الجهود لإدماج إدارة المخاطر في عمليات صنع القرار الاستراتيجية والتشغيلية.

البيان

16 - جميع الضوابط الداخلية تحمل في طياتها عوامل تحدّ منها - بما في ذلك إمكانية التحايل عليها - ولا يمكن أن توفر بالتالي سوى ضمانات بدرجة معقولة إزاء تحقيق الأهداف المتعلقة بالعمليات والإبلاغ والامتثال. وفضلا عن ذلك، قد تتباين فعالية الضوابط الداخلية بمرور الوقت نظرا إلى أن الظروف لا تبقى على حالها.

17 - وبناء على ما سبق، أرى أن الأمانة العامة للأمم المتحدة قد عملت، على حد علمي وبناء على المعلومات المتاحة، وفقا لنظام فعال للرقابة الداخلية خلال عام 2022، بما يتسق مع ما ذكر آنفا ومع الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي (2013).

18 - والأمانة العامة للأمم المتحدة ملتزمة بمعالجة مسائل الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المحددة أعلاه كجزء من عملية التحسين المستمر لضوابطها الداخلية.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**
الأمين العام
نيويورك، 26 حزيران/يونيه 2023